الظهير الشريف بمثابة قانون المؤرخ في 2 أكتوبر 1984 المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المرجع: الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.84.177 الصادر في 2 أكتوبر 1984
المجالات المعنية: الحوادث والتعويض

يحدد ظهير 2 أكتوبر 1984 قواعد تعويض ضحايا الحوادث التي تتسبب فيها عربات برية ذات محرك. ويحتسب التعويض عن الأضرار البدنية وفق جدول قانوني يراعي على الخصوص سن الضحية ودخلها ونسبة العجز.

من يعنيه هذا النص

يهم هذا النص المصابين في حوادث السير (السائقين والركاب والراجلين وراكبي الدراجات)، وذوي حقوق الضحية المتوفاة، وشركات التأمين، وصندوق ضمان حوادث السير عندما يكون المسؤول غير مؤمن أو مجهولا.

القواعد الأساسية

- يقوم التعويض عن الأضرار البدنية على رأسمال معتمد يحدد انطلاقا من سن الضحية ودخلها وقت الحادثة، مع اعتماد حد أدنى للدخل بالنسبة للأشخاص الذين لا دخل لهم.
- يشمل التعويض على الخصوص مصاريف العلاج والأدوية، والعجز المؤقت، والعجز الدائم بحسب نسبته، وكذا الآلام الجسمانية والضرر الجمالي بحسب أهميتهما.
- في حالة الوفاة، يستحق ذوو الحقوق المحددون في النص نصيبا من الرأسمال المعتمد، إضافة إلى مصاريف الجنازة وتعويض عن الضرر المعنوي لبعض الأقارب.
- يمكن أن يؤدي خطأ الضحية إلى تخفيض تعويضها بنسبة مساهمتها في المسؤولية.
- تأمين المسؤولية المدنية عن العربات إجباري، وعند غياب المؤمن أو المسؤول المعروف يمكن أن يتدخل صندوق الضمان.

آجال وأرقام ينبغي الاحتفاظ بها

- يشكل محضر الشرطة أو الدرك، أو التصريح الودي، الوثيقة الأولى في الملف.
- يجب الاحتفاظ بالشهادة الطبية الأولية وشهادة الشفاء أو الاستقرار.
- تعتمد نسبة العجز الجزئي الدائم، المحددة بخبرة طبية، أساسا للاحتساب.
- تخضع دعوى التعويض لآجال تقادم ينبغي التحقق منها بسرعة بعد الحادثة.

ماذا يغير ذلك عمليا

لا يحدد التعويض بحرية، بل هو نتيجة تطبيق الجدول القانوني على عناصر الملف. ولذلك فإن الدخل المثبت ونسبة العجز المعتمدة وتوزيع المسؤولية تؤثر مباشرة في المبلغ.

يمكن قبول عرض المؤمن بشكل ودي، غير أن المخالصة الموقعة تؤدي مبدئيا إلى إغلاق الملف. ومن الحكمة التحقق من الاحتساب ومن الخبرة قبل التوقيع، واللجوء إلى المحكمة عند الخلاف.

الإصلاحات والمستجدات

يظل ظهير 2 أكتوبر 1984 النص المرجعي في تعويض ضحايا حوادث السير. ويتكامل مع مدونة التأمينات ومدونة السير على الطرق، ويمكن أن تجري المتابعة الجنائية ضد السائق بالموازاة مع طلب التعويض.

متى تستشير محاميا

تفيد الاستشارة منذ وقوع الحادثة أو منذ التوصل بعرض التعويض، لجمع الوثائق، والمنازعة عند الاقتضاء في الخبرة الطبية، والتحقق من تطبيق الجدول، ومؤازرة الضحية أو ذوي حقوقها أو تمثيلهم أمام المؤمن أو المحكمة.

بطاقة من إعداد مكتب الأستاذة ملاك العماني، محامية بهيئة الرباط. العمارة 13، زنقة الإجاص، الشقة رقم 1، الطابق الأرضي، حي الرياض، الرباط · 05 37 56 53 58 · contact@elimaniavocats.com

وثيقة إخبارية عامة. النسخة المنشورة بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية هي وحدها المعتمدة؛ وقد تكون المواد المذكورة عُدّلت بعد تحرير هذه البطاقة. آخر تحديث : 3 نونبر 2026.